معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

أ.د.بلقاسم سلاطنية
أ. مليكة عرعور
جامعة محمد خيضر– بسكرة

الملخص

إن تقسيم دولي الجديد للعالم بمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، إذ أعتبر هذا الأخير منذ القدم مؤشر لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من إشباع حاجاته والارتقاء به إلى مستوى أعلى وبالتالي أفرز دول فقيرة وأخرى غنية وبالتالي يجب العمل لأجل للأمن الغذائي وعدم دخول دائرة الفقر والنقص الغذائي خاصة، وهنا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي كما أعتبر أيضاً أحد الأفكار الأساسية التي تسبق وتؤمن الانتقال لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة لذا فقد أخذ مأخذاً جدياً ووضعت في الموقع المناسب والموافق للدور الذي يقوم به، والمهم أنه أصبح يحضر له في إستراتيجية مدروسة الأبعاد نتيجة التشابك الدولي للمصالح.

إن لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده تبين أن الأمن الغذائي ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد ويجب وضع لها حلاً على هذا المستوى، ومن هنا فقد أعتبر الأمن الغذائي عملية تشترك فيها الدولة والشعب بالدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد وذلك للتقليل أو تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول على مرحلة التعاون الدولي سواء على شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو على شكل مساعدات الدولية وهو عملية كثيراً مجدية ومستقبلية وتضمن للمجتمع العيش في أمان.

مقدمة

لقد أعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية أمثالFUS وFPH وFAO...الخ قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة التطور والتقسيم العالمي الجديد والتصورات الدولية الجديدة للعلاقات الدولية والمساعدات الدولية لتدول الفقيرة ولقد تجسد ذلك الاهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي وأطوار تحقيقه وأبعاده...الخ، من هنا جاءت هذه المداخلة بعنوان " معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده " لتسهم في عدد من العناصر في عملية إلقاء الضوء من زمرة الإسهامات السالفة الذكر.

لقد عطت هذه المداخلة العنوان السالف الذكر بثلاث عناصر أولها تحديد مفهوم الأمن الغذائي وحتميته عند دول العالم، والثاني أبعاد الأمن الغذائي ثم طرح علاقته بالأمن الغذائي الذاتي وواقعيته، وذلك لأجل الإجابة على إشكالية مفادها ما دلالة الأمن الغذائي في واقع الدول الفقيرة؟

إشكالية المداخلة

تحديد الموضوع: لقد حدث في القرون الأخيرة تقسيم دولي واضح على مستوى العالم بمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، إذ أعتبر هذا الأخير منذ القدم مؤشر لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من إشباع حاجاته والارتقاء به إلى مستوى أعلى وبالتالي الأمن من دخول دائرة الفقر والنقص الغذائي خاصة، وهنا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي كما أعتبر أيضاً أحد الأفكار الأساسية التي تسبق وتؤمن الانتقال لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة لذا فقد أخذ مأخذاً جدياً ووضعت في الموقع المناسب والموافق للدور الذي يقوم به، والمهم أنه أصبح يحضر له في إستراتيجية مدروسة الأبعاد نتيجة التشابك الدولي للمصالح.

أهمية الموضوع وأهدافه: كل معالجة علمية نظرية كانت أو ميدانية لها من الأهمية ما يجعل دافعية الدارس أو الباحث فيها تحثه على الغور في ثناياها والكشف عن خباياها وربط حيثياتها ببعض، إذا فأهمية معالجة هذه القضية تكمن في أنها أولاً لها علاقة بالجزائر كبلد سائر في طريق النمو ويصبو إلى تحقيق درجة من الرقي والرخاء الداخلي، ثانياً أنه قضية تستقطب التفكير من كل البشر ليس من المفكرين فقط لأنها مرتبطة ببقائه وسلامته الجسدية، النفسية والاجتماعية وحتى القيمية منها، وأخيراً لم يعد تحقيق الأمن الغذائي بذات التكتيك الكلاسيكي حيث كانت المجتمعات حرة تفعل ما تشاء في مستقبلها وترسمه بالأبعاد التي تراها مناسبة له.

انطلاقاً من الأهمية السالفة الذكر تنبثق جملة من الهداف تسعى هذه المعالجة إلى تحقيقها أولها توضيح دلالة إستراتيجية الأمن الغذائي وأبعادها ثم الفصل في قضية ما إذا كانت تلك القضية قابلة للتطبيق في الواقع بحيث تصبح ممارسة فعلية ومن طرف ذات الدولة على نفسيها أم أنها قضية مأمولة تستدعي الكثير من المراحل المستقبلية وتدخلات غيرية نتيجة مدلولات العولمة في الميدان الاقتصادي وتحوله إلى قرية صغيرة متفاعلة ومتبادلة الصالح بشكل كبير الأثر.

3- تساؤلات المداخلة: لقد أسست هذه المعالجة على تساؤل رئسي مؤداه: ما دلالة الأمن الغذائي في واقع الدول الفقيرة؟

تحديد مفهوم الأمن الغذائي وحتميته

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي بمكان تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة به من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به.

تعريف الأمن الغذائي: يعتبر الغذاء شرطاً ساسياً من شروط بقاء الكائن البشري، لكن ذاك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جداً بدرجة تأمين قضية الغذاء لترات غير محدودة فقد قامت أحد المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة الإنسان، حيث عرفت الأمن الغذائي بأنه " توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية، سليمة ونشطة " [FPH, Rome, 16/08/2007, p01] لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى طاقة مصدرها الغذاء بكل أنواعه وبالكميات والنوعيات التي يحتاجها الجسد لممارسة الوظائف الحيوية إذ أن حق الشعوب في الغذاء يعني أنه تأكيداً جمعياً قانونياً في العيش في ظروف تليق بإنسانيته وتحفظها له وتمكنه من القيام بمختلف النشاطات الاعتيادية، لأنه حق الشعوب في التغذية لكل مستوياته الاجتماعية.

إن إحلال هذا المفهوم في واقع المجتمع والدولة يستدعي رفض كل منهم -المجتمع الرسمي وغير الرسمي- " التنافس الوحشي بين مختلف الفلاحين، الصيادين ومختلف أنظمة الغذائية لأجل معالجة مشكلات التغذية أولا للشعب " [Ibid, p 02] ووضعهم في سياق إنتاجي لا يخلو من التنافس هذا يعني أن الأولوية الغذائية تستقطب اهتمام وتفكير العامة والخاصة من المجتمع المدني، من هنا فالأولوية الغذائية هي " فكرة نابعة من قيم عليا كحقوق الإنسان، حق الشعوب في التغذية على الأخص لأجل إنشاء صيغة قانونية للأسواق الدولية " [Ibid, p 02] لأن تأمين غذاء الشعب لأجل بعيد المدى من كل أنواع الضرورية للحياة يتوقف على العلاقات الدولية من جهة وعلى قدرة الدولة ذاتها في ميكانيزمات تنسيقية بين ما يملكه وما يجلبه من تلك الدولة وقدرتها على تسيير مصادر التغذية من جهة ثالثة.

إن مفهوم الأمن الغذائي له المطلق والنسبي ويمكن التمييز بين المستويين من مدلالاتهم فبالنسبة الأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية، أما الأمن الغذائي النسبي فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي، وعليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية

الأساسية, بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

2- **ركائز الأمن الغذائي**: أن مفهوم الأمن الغذائي وفق المنظمة العلمية للصحة الذي يرى أن الأمن الغذائي هو " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير" [المصطفى سيدي محمد، 2007، ص03] يحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي:

أ – وفرة السلع الغذائية: إن المرحلة الأولى تجسدت في " توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض " [نفس المرجع، ص 04] الغذائي دون النظر إلى جودته لأن بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤتها إلى النوعية الغذائية..

ب- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: بعد ذلك مرحلة يوجه الاهتمام من طرف الدولة إلى النظر إلى " الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية " [نفس المرجع، ص 05]، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، وبعد ذلك تبدأ المرحلة الأخيرة من الأمن الغذائي وهي مرحلة الاستهلاك.

ج - أسعار السلع في متناول المواطنين: في المرحلة الأخيرة " بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء " [نفس المرجع، ص 06] ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعال السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

حتمية الأمن الغذائي: عموماً تعود قضية حتمية الأمن الغذائي إلى جملة من سبب نتيجة علاقتها المباشرة بمشكلة الغذاء عند الدول الفقيرة ذات الإنتاج القليل نوعياً وكمياً، إذ أهمها [عبد الباسط محمد الحسن، 1970،

ص150-250] النسبة السكانية التي هي في تزايد سواء بالنسبة للعالم أو للشعوب الفقيرة خاصة نتيجة قلة الأوبئة الفتاكة والمبيدة لآلاف البشر نتيجة محاكاتهم للعالم المتطور في هذا الميدان، وبالتالي يترجم هذا الوضع تطور الطب، الأدوات الطبية، الأساليب العلاجية وكذا الأدوية إذ كلما زادت النسمة المئوية للسكان كلما زاد معدل الاستهلاك الغذائي الإجمالي وقد تصبح هذه القضية ذات أولوية عالية كلما اختل التوازن بين النمو السكاني الذي هو في ارتفاع مستديم الذي يدلل على الزيادة في الاستهلاك في مقابل انخفاض الإنتاج خاصة الضروري منه.

بالنسبة للسبب الثاني الذي يجعل قضية الأمن الغذائي قضية حتمية مرتبطة بطبيعة المصادر الغذائية المتنوعة والمتوافرة في مختلف دول العالم الفقيرة، إذ منها ما يضمحل فعلياً أو قيمة بمرور ويصبح غير ذا فاعلية في السوق الدولية كالفحم وبترول فيما بعد...الخ ومنها ما يتلف نتيجة التقلبات الجوية غير المتوقعة وغير مناسبة لمراحل الإنماء الزراعي خاصة كالعواصف البردية أو انجراف التربة أو الجفاف...الخ، أما عن أخر النموذج من زمرة الأسباب يتمثل في فقد الدولة القدرة على الاعتماد على المصادر الغذائية الذاتية بمعدل أكبر من المصادر الخارجية في سياساتها في التغذية سواء نتيجة ضغوط دولية سياسية أو اقتصادية نابعة من التبعية أو فقد للاستقرار السياسي.

انطلاقاً من حتمية حدوث الأسباب السالفة الذكر تنبثق حتمية الأمن الغذائي في كل المجتمعات والدول سواء الغنية والفقيرة، لكن تزداد تلك الحتمية ضرورة في النموذج الأخير أكثر من الأولى بالرجوع إلى قدرتها الذاتية على المن الغذائي.

II - أبعاد الأمن الغذائي:

تعتبر القضية الأمن الغذائي هي ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان منذ القدم ولجأ إليها محاولته منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، كذلك هي القضية من القضايا المركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها عدة أبعاد كل واحد منها له دلالته التأثيرية وتتمثل تلك الأبعاد في التالي:

1- البعد الديمغرافي: يعتبر العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التامين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقاءها، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعاً للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانياً أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير(*) الدالة عن الأمن الغذائي وأما عن القطب الثالث وهو الأهم أن الكائن البشري

(*): على اعتبار إن هذين العمليتين أي الإنتاج والتسيير هما العمليتان الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية

يعتبر مقياس لكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحاً " يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه الوطن العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000 " [عبد القادر الطرابلسي, 1998, ص380-381]؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ أن " التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة), إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة, مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق " [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2000, ص 237]، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافية بالزيادة النوعيه أو بالزيادة الكمية له غير محدود في الأمن الغذائي.

2- البعد الاقتصادي: إن أهم عنصر اقتصادي علاقته مباشر بالأمن الغذائي يتجسد في الإنتاج الفلاحي كمياً ونوعياً وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة مع الكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

إن إرتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجية وعلم الحيوان والبيطرة...الخ قضية تستدعي الاعتماد عليهم باعتبارهم علوم لأجل تطوير الزراعة وتحسين الإنتاج كماًَ ونوعاً، من هنا جاءت فكرة الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها "إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البايولوجية - كمكافحة الآفات- للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى" [برامج إستراتيجية، مرجع سابق، ص07]، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة يحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعني به " تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما " [نفس المرجع، ص10] بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدلل على " تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي " [نفس المرجع، ص10] أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاث رأس المال، اليد العاملة أو المورد البشري وأخيراً الأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض أن الأمن الغذائي اقتصادياً هو عملية مكتملة.

3- البعد السياسي: تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي جسد إرادتها " المسؤولة لتحقيق هذا الهدف - الأمن الغذائي- الذي أصبح المخرج الوحيد – للدول الفقيرة - من الأزمات التي يعاني منها " [**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق, ص 281**] خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهم أبعاد اقتصادية للحصول على أنتاج كبير وعالي الجودة الغذائية؛ من جهة ومن أخرى؛ جملة القرارات والإجراءات " الإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص...الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى نشطة لتحقيق " [**نفس المرجع, ص283**] المرمى الحقيقي والذي يضمن للمجتمع تحويل طاقته البشرية والطبيعية إلى مسار التقدم والازدهار.

إن تدخل الدولة(*) لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي...الخ وبالتالي تأمين ما الشعب بحاجته أو ينقصه؛ من جهة ومن أخرى؛ إعطاء قيمة للأرض، العمل فيها والعامل بها، وتتحقق تدخلاً الدولة عقلانياً، المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء " التحولات السياسية الجذرية تكرس الديمقراطية وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها " [**نفس المرجع, ص 284**] كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في القضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي "سياسية شعبية فلاحية" [FPH, Op.cit, p06].

4- البعد الثقافي: إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كلياً، لأنه لا يتطلب قراراً سياسياً أو لا أمراً واجباً التنفيذ أو يتوقف على مقدرا رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إثار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمد من طرف الدولة والذي وجب على الشعب المشاركة فيما.

(*): إن سيطرة الدولة على جل نشاط الفلاحي يضعف قوتها في التركيز على الشطر الذي لا يمكن للقطاع الخاص تبنيه والسيطرة عليه وتحريكه بالكفاءة التي يمكن للدولة القيام به وهو الشطر الذي يدخل في إطار العلاقات الدولية والقدرة التفاوضية في السوق الغذائية العالمية لإسترداد ما الشعب بحاجته والمهم في هذا الشطر من النشاط الزراعي أنه يرتبط بدرجة كبيرة بالاستقرار السياسي الداخلي للبلاد والاقتصادي لها.

لقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال ادواردو تايلور، مالينوفسكي وأنطوان توماس...الخ أجريت على الكثير من الشعوب أن ثقافة(*) دفعت الكثير من الشعوب إلى اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها والزراعة وأنواع منتوجها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وأبدع في الوسائل التكنولوجية، بالنسبة للقضية الأولى - اختلاف رؤاهم حول الأرض...الخ - فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفاً لأنه يكسب أرض ويعمل بها بحرية وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية...الخ وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوع من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده لأن المنظمة FPH " تعتبر الفلاح الذي يعيل عائلاته ويوفر لها القوت خضر وفواكه طازجة بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة هو نوع من مشاركة الشعب " [FPH, Op.cit, p07] في تجسيد الأمن الغذائي.

أما بالنسبة للقضية الأخيرة - اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي...الخ – فقد كشف علماء الأنثوبولوجية الأركيولوجية(*) أشكال كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم للتأمين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الإسكيمو التجميد، سكان الجبال التقديد وسكان التلال الطمر...الخ، المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية ممارسة من طرف الإنسان منذ الأزل لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به هذا، بقدر ما يقصد به القدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في " إطار حق

(*): على اعتبار أن الثقافة تعرف بين أوساط علماء الأنثروبولوجية الثقافية بأنها إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهى تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة كم تشتمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم الحياة والتقاليد والمعتقدات وان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته, والتي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي, وعن طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الخيار وهى وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرف عن ذاته كمشروع غير مكتمل والى إعادة النظر في إنجازاته والبحث دون توقف عن مدلولات جديدة وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه- أنظر: فاروق أحمد مصطفى 2005, ص 27-37.

(*): هو ذاك العلم الذي يقوم بدراسة الظاهرات الثقافية القديمة التي تعبر عن أنماط المعيشية القديمة التي كان الإنسان يعيشها، لذا فقد عرفها دافيد تومس في كتابه المعنون بالتنبؤ بالماضي على أن " الاركيولوجيا هي دراسة الماضي أو دراسة الإنسان في عهوده القديمة, وهي تركز على الجانب المادي من ثقافة الإنسان " ويتناول علم الآثار المجتمعات الإنسانية منذ ظهور الإنسان العاقل وبتابع التغير الثقافي والحضاري على مر العصور, وتطور أساليب الحياة لهذه الشعوب القديمة- أنظر: الحميد أحمد رشوان، 2003، ص100-125.

الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء" [FAO, 24/11/2004, P01-02].

III - الأمن الغذائي الذاتي: لقد حدث شبه إجماع ضمني بين منظري التنمية المعاصرين مفاده أن تطور الدول يرتكز بدرجة كبيرة جداً على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى، الذي يشير إلى قدرة الدولة على إشباع إحتياجات أفرادها كماً وكيفاً دون اللجوء إلى مساعدات خارجية، لكن أقر الكثير من العلماء في التنمية الاقتصادية أن هذا المفهوم ذا دلالة طوباوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية، المصالح والمصائر، مما دفع بهم إلى أخذ مفهوم الأمن الغذائي الذاتي كبديل له كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأولى من حيث مجال التفكير والنشاط، وكذا الأبعاد.

انطلاقاً من كون مفهوم الأمن الغذائي يشير إلى توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام بالاعتماد على مصادرها الغذائية الخاصة، الأسواق الدولية والمساعدات الدولية، لكن كلما كانت نسبة اعتماد الدولة في إستراتيجية الأمن الغذائي يميل أكثر على المصادر الغذائية الخاصة والتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية من خلال "جملة من الإجراءات على المستوى الوطني لأجل خلق وسط يمكن الشعب من التغذية...من خلال إنشاء مسالك غذائية وطنية لحماية من لا يمكنهم إشباع احتياجاته الغذائي" [FAO, 24/11/2004, p09] من أبناء الشعب.

الخـاتمة:

إنطلاقـاً المعالجة المفهمية لمفهوم الأمن الغذائـي وأبعاده تبين أن الأمـن الغـذائي ظـاهرة اجتماعيـة متعـددة الأبعـاد ويجـب وضـع لهـا حـلاً علـى هـذا المستوى، ومن هـنا فقد أعتبر الأمن الغذائي عملية تشترك فيها الدولـة والشعب بالدرجة الأولـى بالاعتماد على المصادر الغذائـية الخاصـة بالبـلاد وذلك للتقلـيل أو تجنب التبعية الغذائـية ثم الوصـول علـى مرحـلة التعـاون الدولي سواء عـلـى شكـل التبـادل فـي الأسواق الغذائـية الدولـية أو على شكل مساعدات الدولـية وهو عملية كثيراً مجدية ومستقبلية وتضمن للمجتمع العيش في أمان.

المراجـع:

1. *FPH fondation chales léopod mayer pour le progrès de l'homme, Rome, 16/08/2007.*
2. *FAO, L'acceptation universel du droit a l'alimentation, 24/11/2004, Rome.*
3. عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القـاهرة، 1970.
4. عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق)، ط01, بيـروت, 1998.
5. فاروق أحمد مصطفى، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
6. الحميد أحمد رشوان، الأنثرويولوجيا في المجالين التطبيقي والنظري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.
8. المصطفى سيدي محمد، أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة، 2007، www.elgaseera.net/NR/exeres
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية، 2000، www.elgaseera.net/NR/exeres

برامج إستراتيجية الأمن الغـذائي، مجـلة فـاق إستراتيجية، 13 ديسمبر2006.